

أرمين لاشيت خصم جديد يُضاف إلى مناوئي أردوغان

خليفة ميركل المحتمل في المستشارية يطالب بموقف حازم ضد تركيا



يخطو أرمين لاشيت بانتخابه رئيساً جديداً لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي في ألمانيا خطوة هامة نحو تولى المستشارية خلفاً لأنجيلا ميركل. ورغم أن القائد الجديد للحزب محافظ معتدل، إلا أن موافقه المناوئة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان تكشف الستار مبكراً عن ملامح سياسته الخارجية.

برلين - يحمل انتخاب أرمين لاشيت رئيساً جديداً لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي الألماني منطفاً جديداً في العلاقات التركية الألمانية. إذ أن المرشح البارز لخلافة المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل في السلطة يحمل موقفاً متشدداً من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. وتشدد السياسة الألمانية في مواقف سابقة له على ضرورة تبني موقف حاسم من الرئيس التركي، داعياً إلى حماية حدود دول الاتحاد الأوروبي.

وقال لاشيت في تصريحات صحافية "لا بد من زيادة الضغط على أردوغان حتى يدع هذه اللعبة، بما تتضمن من خوض حرب في إلب ووضوح أوروبا تحت الضغوط باستخدام اللاجئين".

وطالب رئيس وزراء ولاية شمال الراين ويستفاليا، كبرى الولايات الألمانية من حيث عدد السكان، بتبني موقف حاسم ضد أردوغان بعد تفاقم الوضع على حدود الاتحاد الأوروبي الخارجية التي تمثلها حدود اليونان مع تركيا.

وكان أردوغان قد أعلن عن فتح الحدود إلى الاتحاد الأوروبي أمام اللاجئين، ما دفع الآلاف من المهاجرين إلى الحدود اليونانية، في ابتزاز للاتحاد الأوروبي بعد أن ندد باجنداته التوسعية في سوريا. وبعد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ونظيره الأميركي جو بايدن، ينضم مستشار ألمانيا المحتمل إلى قائمة المناوئين لسياسات الرئيس التركي الإمبراطورية والتوسعية، ما يفاقم عزلة أنقرة الدولية.

وخلافاً للمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، التي حاولت طيلة فترة حكمها إيجاد وسطاً أوروبية لحلحلة الخلافات مع تركيا بعيداً عن آلية العقوبات، يبدو خليفها المحتمل أكثر تشدداً وحامساً في مواجهة الأجنحة التركية.

وكانت ميركل البالغة من العمر 67 عاماً قد أعلنت في نهاية 2018 تنازلها عن رئاسة الحزب الديمقراطي المسيحي، معلنة انسحابها نهائياً من الحياة السياسية بنهاية الفترة التشريعية في 2021. وهدد الاتحاد الأوروبي العام الماضي بفرض عقوبات على أنقرة بسبب الخلاف، لكنه علّق اتخاذ أي إجراء حتى مارس.

ودعت تركيا في الأسابيع القليلة الماضية مراراً إلى تعزيز الروابط مع الاتحاد. وكانت فرنسا قد قادت مطلع ديسمبر جهود الاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات تمهيدية على تركيا، على أن يتم فرض عقوبات مشددة أكثر في مارس المقبل في ضوء التقييم الأوروبي لسلوك أنقرة في شرق المتوسط.

توسع دائرة المناوئين يضع رجب طيب أردوغان أمام التراجع عن سياسته التوسعية أو المزيد من العزلة والعقوبات

وشملت العقوبات التمهيدية أفراداً يعملون في مجال التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، فيما لم توجه العقوبات إلى الاقتصاد التركي، ما دفع مراقبين إلى اعتبارها "غير كافية".

ويجزو متابعون عدم استهداف العقوبات للاقتصاد التركي إلى حالة انقسام داخل أروقة الكتلة الأوروبية، ففي وقت تدعم فيه دول مثل ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا المزيد من المفاوضات، تدعو النمسا وفرنسا إلى اتخاذ مواقف أكثر صرامة حيال أنقرة.

ويضع توسع دائرة مناوئي أردوغان، الرئيس التركي أمام التراجع عن سياسته التوسعية خاصة على حدود الاتحاد الأوروبي (شرق المتوسط) أو المزيد من العزلة والعقوبات، خاصة بانضمام المستشار المحتمل لأكثر اقتصاديات أوروبا إلى دائرة المطالبين بسياسات أكثر تشدداً حيال أنقرة.

وفي ظل المتغيرات السياسية التي حملت قادة متشددين حيال أجنحة الرئيس التركي إلى السلطة، يسعى أردوغان إلى بدء صفحة جديدة مع خصومه الأوروبيين والأميركيين وتجاوز الخلافات العالقة مدفوعاً بهواجس العزلة الدولية التي تنتظر بلاده، في ظل أزمة اقتصادية عززها وباء كورونا.

وقبل أيام، طلبت اليونان المساعدة من الاتحاد الأوروبي من أجل "العودة الفورية" للمئات من المهاجرين إلى تركيا المجاورة، رفضت السلطات اليونانية منحهم اللجوء وترفض أنقرة استقبالهم، ما يفتح فصلاً جديداً من الخلافات مع الاتحاد الأوروبي يقوّض آمال أنقرة في بدء صفحة جديدة.

وتم تقديم الطلب إلى المفوضية الأوروبية وإلى وكالة مراقبة الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي فروينكس، ويتعلق "بالمهاجرين من دول ثالثة، الذين لا يتمتعون بالحماية الدولية".

المهادنة لم تعد تنفع

وأوضحت أثينا أن طالبي اللجوء الذين تم رفض طلباتهم يعيشون حالياً في مخيمات إيواء وتسجيل بالقرب من الساحل التركي، وهم 995 شخصاً في ليسبوس و180 في خيوس و187 في كوس و128 في ساموس.

ويرى مراقبون في طلب أثينا إجراجاً جديداً للمفوضية الأوروبية وعقبة أمام تركيا من أجل تجاوز الخلافات.

ويشير هؤلاء إلى أن الطلب اليوناني وضع أنقرة أمام ضرورة الاستجابة واستعادة المهاجرين غير الشرعيين الذين انطلقوا من على أراضيها وهو ما ترفضه حالياً، كما أن الطلب يجرح أيضاً المؤسسات الأوروبية الساعية إلى التخلص من ملف الهجرة، الذي يستثمره الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ابتزازها سياسياً واقتصادياً.

ويحرص الاتحاد الأوروبي على تجنب تكرار أزمة المهاجرين، التي وقعت في عامي 2015 و2016 وشهدت دخول أكثر من مليون لاجئ، أغلبهم من الشرق الأوسط وآسيا، إلى دول الاتحاد الأوروبي عبر تركيا واليونان.

وكانت تركيا توصلت مع الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق في مارس 2016، ينص على إعادة اللاجئين الموجودين في اليونان إلى تركيا إذا لم يحصلوا على حق اللجوء في أوروبا.

تركيا تستعرض قوتها العسكرية

أنقرة - يستعد الجيش التركي لإجراء مناورات شتوية ضخمة شرقي البلاد، بمشاركة قوات من أذربيجان، في خطوة قال مراقبون إنها رسالة تركية مزدوجة لروسيا وأرمينيا.

وأفادت وكالة الأناضول التركية أن "مناورات شتاء 2021" ستجرى بين 1 و12 فبراير المقبل بولاية قارص شرقي تركيا.

ومن المنتظر أن تشارك في المناورات، التي ستستخدم فيها الذخيرة الحية، عناصر من وحدات المدفعية والديابات وفرق القناصة والقوات الخاصة وسلاح الجو.

وتهدف المناورات إلى رفع مستوى الجاهزية للتعاون والتنسيق في العمليات المشتركة، كما سيتم خلالها تجربة منظومات الأسلحة الجديدة التي دخلت الخدمة، أو التي ما زالت قيد التطوير من قبل الصناعات الدفاعية.

كما تهدف المناورات لتعزيز القدرات القتالية في ظروف الشتاء الصعبة والثلوج الكثيفة، ومن المنتظر إجراء تدريبات على الهجوم والعمليات الجوية والدعم اللوجستي.

ويرى مراقبون في المناورات العسكرية الضخمة رسالة تركية للحليف الروسي الذي يقوم بجهود ضخمة لحل نزاع ناغورني قره باغ بين أرمينيا وأذربيجان سلمياً وهو ما لا يعجب أنقرة وليس من السهل قبولها به.

ويشير هؤلاء إلى أن الرسالة موجهة أيضاً لأرمينيا عدوة أذربيجان، مفادها أن أي مغامرة في منطقة قره باغ ستكون عواقبها وخيمة وأن جيش باكو على أهبة الاستعداد للرد على أي مساع أرمينية لاستعادة الإقليم المتنازع عليه.

ويأتي استعراض القوة التركي بعد أن تغلغلت أنقرة في أذربيجان وياتي تتدخل في صياغة القرار السياسي والأمني والعسكري، فيما أفادت تقارير إعلامية غربية عن مساع لإنشاء أنقرة قاعدة عسكرية دائمة في باكو.

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تعهد بدعم أذربيجان "حتى النهاية"، في حربها مع أرمينيا حول إقليم ناغورني قره باغ، وذلك بعد الاشتباكات التي اندلعت مؤخراً وانتهت باتفاق سلام برعاية روسية استعادت بموجبها باكو أرض كانت تحت السيطرة الأرمينية.

وتعلق تركيا من جانب آخر في علاقتها مع أذربيجان، أمالها على قطاع الطاقة والحصول على الغاز الرخيص الذي يقلل استيراده الميزانية التركية.

وترتبط تركيا مع أذربيجان بمشروع أنبوب الغاز الطبيعي العابرة للأناتول الذي تبلغ كلفته 8.5 مليار دولار. وهو يرتبط بانبوب جنوب القوقاز الذي يضيخ الغاز من حقل شاه دنيز 2 الأذربيجاني بحر قزوين عبر أذربيجان وجورجيا إلى تركيا.

بايدن يخطط لإلغاء حظر السفر من دول إسلامية

إلى أجل غير مسمى، أو إلى أن يقر الرئيس أنهم لم يعودوا يشكلون أي خطر، مستثنياً بذلك "الأقليات الدينية"، في إشارة إلى المسيحيين السوريين.

بايدن سيكشف النقاب عن اقتراح يتعلق بالهجرة يتيح للملايين من المهاجرين غير المسجلين إمكانية الحصول على الجنسية

وتضمن البند السادس من القرار تقديم وزير الدفاع والخارجية خطة لإقامة مناطق آمنة للسوريين داخل سوريا وفي مناطق حدودية، إلى أن تتم إعادة توطينهم أو ترحيلهم إلى دولة ثالثة.

وفي وقت لاحق أصدر ترامب صيغة موسعة من حظر الدخول إلى الولايات المتحدة بإلغاء إسناد التأشيرات إلى كل من دول إيريتريا وقرغيزستان وميانمار وبنجيريا.

وقال تشاد وولف، القائم بعمال وزير الأمن الداخلي، إن تأشيرات الهجرة

2017 بدعوى حماية الأميركيين من الإرهاب. واستهدف القرار حينها مواطني سبع دول إسلامية هي: العراق والسودان وإيران وليبيا والصومال وسوريا واليمن، وتسبب في فوضى بالمطارات واحتجاجات عارمة.

ووقع ترامب بعد أسبوع واحد فقط من توليه السلطة في يناير 2017 قراراً تنفيذياً يحظر دخول اللاجئين السوريين إلى الأراضي الأميركية، ويمنع إصدار تأشيرات دخول لمواطني ست دول إسلامية أخرى، وهو ما عده حقوقيون تمييزاً ضد المسلمين ومخالفاً للدستور الأميركي.

وقال ترامب عقب التوقيع إن القرار يمنع دخول من وصفهم بإرهابيين الإسلام المتطرف، وأضاف "ترديد فقط أن نقبل في بلادنا هؤلاء الذين يدعمون بلادنا ويحبون شعبنا بعمق".

وينص القرار الذي جاء تحت عنوان "حماية الأمة من دخول إرهابيين أجنب إلى الولايات المتحدة" على تعليق برنامج دخول اللاجئين بالكامل أربعة أشهر على الأقل، حتى يتم اتخاذ إجراءات تدقيق جديدة أكثر صرامة.

كما يمنع القرار اللاجئين السوريين تحديداً من دخول الولايات المتحدة

سيكشف النقاب عن اقتراح يتعلق بالهجرة يتيح للملايين من المهاجرين غير المسجلين إمكانية الحصول على الجنسية، وإن كان هذا الاقتراح يتطلب موافقة الكونغرس.

وأصدر ترامب قرار الحظر في نسخته الأولى بعد أسبوع واحد فقط من توليه السلطة في يناير



إرث ترامب يتداعى

ووقف عمليات الطرد من المساكن والحجز على العقارات الخاضعة للرهن العقاري، وكذلك فرض وضع الكمادات عند السفر بين المحافظات وفي البنايات الاتحادية.

وأغلب القرارات تمثل رجوعاً عن سياسات اتبعتها ترامب ولا تتطلب العرض على الكونغرس، غير أن بايدن

واشنطن - يخطط الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن لإنهاء حظر السفر المفروض على الدول ذات الأغلبية المسلمة فور تنصيبه، في خطوة تمثل رجوعاً عن سياسات اتبعتها الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب.

وقال أحد كبار معاوني الرئيس الأميركي المنتخب "سينتج يوم التنصيب الحافل باستخدام سلطاته الجديدة عن إجراء تغييرات في السياسات بمجموعة من القرارات التنفيذية أحدها يلغي حظراً على السفر من دول إسلامية إلى الولايات المتحدة".

وأضاف رون كلين الذي سيتولى منصب رئيس هيئة العاملين في البيت الأبيض في إدارة بايدن أن بايدن سيكشف الأربعة عن "حوالي 12" أمراً تنفيذياً سبق أن وعد بإصدارها، موضحة أنها تتعلق بالإسكان وقروض الطلبة والتغير المناخي والهجرة.

وكان بايدن أطلق في حملته الانتخابية وعداً بالرجوع عن سياسات ترامب حتى قبل انتشار فيروس كورونا المستجد.

وتتضمن القرارات التي ستصدر الأربعاء أيضاً الانضمام من جديد إلى اتفاقات باريس الخاصة بالمناخ وتمديد مهلة لسداد القروض الدراسية الاتحادية